

التنافس الدولي حيال منطقة جنوب الصحراء والساحل.

International rivalry over the Sub-Saharan and Sahel region

د. سفيان منصوري، جامعة بومرداس، الجزائر.

s.mansouri@univ-boumerdes.dz

د. سامي بخوش*، جامعة باتنة-1، الجزائر.

sami.bekhouch@univ-batna.dz

تاريخ التسليم: (2020/10/16)، تاريخ المراجعة: (2020/12/03)، تاريخ القبول: (2021/01/01)

Abstract :

This study aims to examine the reality of the sub-Saharan region and the Sahel, in the context of competition for major international powers. We proceeded in our study from a major problem, according to which: Understanding the most important determinants that enabled the major international powers to build competitive strategies and arrangements towards the sub-Saharan region and the Sahel. And what are the implications of this competition for the security and stability of the region? In the end, we concluded that the major powers are seeking, through competition for southern Sahara and the Sahel, to achieve two geostrategic bets, and the second a geo-security bet.

Keywords: International rivalry, big powers, sub-Saharan Africa, the Sahel.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة بتفحص واقع منطقة جنوب الصحراء والساحل، في إطار تنافس القوى الدولية الكبرى عليها. انطلقنا في دراستنا هذه من إشكالية رئيسية مفادها؛ فهم أهم المحددات التي مكنت القوى الدولية الكبرى من بناء إستراتيجيات وترتيبات تنافسية إزاء منطقة جنوب الصحراء والساحل. وما هي انعكاسات هذا التنافس على أمن واستقرار المنطقة. في الأخير توصلنا إلى أن القوى الكبرى تسعى من خلال التنافس على جنوب الصحراء والساحل إلى تحقيق رهانين الأول جيواستراتيجي والثاني رهان جيوأمني.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي، القوى الكبرى، إفريقيا جنوب الصحراء، الساحل.

مقدمة:

بعدما كانت إفريقيا تمثل الفناء الخلفي لبعض الدول الأوروبية - كفرنسا - في المراحل الاستعمارية للقارة السمراء، اشتدت المنافسة عليها بعد الحرب الباردة، حيث دخلت الصين حلبة المنافسة بقوة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى إيران بصفتها قوة صاعدة إقليمياً، الأمر الذي يشي بدخول هذه القارة مرحلة جديدة، تتحول فيها إلى مسرح عمليات ونقطة جذب وساحة صراع على مناطق النفوذ الإستراتيجية، وعلى الثروات والموارد بين مختلف القوى الدولية والإقليمية التي تعمل جاهدة على استحواذ القسم الأكبر من خيرات إفريقيا، في ظل المعاناة التي تعيشها الفئة الكبرى من شعوبها. سنحاول في هذا البحث إبراز أهم السياقات التي تستقطب أنظار القوى الكبرى في منطقة جنوب الصحراء والساحل، كذلك سنبين مختلف القوى الدولية التي دخلت حلبة التنافس على جنوب الصحراء والساحل.

على ضوء ما تقدم نتطرق دراستنا هذه إلى تساؤل رئيس مفاده؛ إلى أي مدى استطاعت القوى الدولية الكبرى صياغة ترتيبات تنافسية فعالة حيال منطقة جنوب الصحراء والساحل قصد الاستحواذ على؟ وماهي انعكاسات هذا التنافس على أمن واستقرار شعوب المنطقة الصحراوية الساحلية؟.

تتعلق دراستنا من فرضية أساسية مفادها؛ تتأثر منطقة جنوب الصحراء والساحل في جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، نتيجة لتوازنات وصراعات القوى الكبرى الحاصلة فيها.

لتفكيك شفرات الإشكالية البحثية ارتأينا تقسيم خطة البحث إلى المحاور الآتية:

- ✓ المحددات المفعلة لظاهرة التنافس الدولي في إفريقيا جنوب الصحراء والساحل.
- ✓ نحو ترتيب للقوى التقليدية في منطقة جنوب الصحراء والساحل: من القوة الصلبة والقوة الناعمة إلى القوة الذكية.
- ✓ تنافس القوى الدولية الكبرى على جنوب الصحراء والساحل وانعكاساته على أمن واستقرار المنطقة

1. المحددات المفعلة لظاهرة التنافس الدولي في إفريقيا جنوب الصحراء والساحل

تمتاز منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ودول الساحل عن غيرها من المناطق برزمة من الخصائص والمميزات، هذه الأخيرة جعلتها عرضة لما يعرف بالتنافس أو التكالب الدولي من طرف القوى التقليدية الاستعمارية (فرنسا)، كذلك القوى الصاعدة (الصين، الهند، البرازيل...)، فالهدف الأول من هذا التنافس هو محاولة هذه القوى تأمين احتياطاتها الطاقوية في ظل

التناقص العالمي لهذه الموارد. يترجم كذلك هذا التوجه من خلال تقوية دور الدول المنتجة للبتترول في إفريقيا مثل السعودية وإيران، التي تمنح للدول الإفريقية الفرصة في مواجهة القوى الاستعمارية، ويتم هذا بخلق سياسات وفرص شراكة قوية (Mahdi, 2011, p.136). من خلال هذا يمكننا رصد الرهانات الرئيسية المحركة لحضور القوى الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي والتي هي:

1.1 المحدد الاقتصادي:

تتمتع دول جنوب الصحراء والساحل بالعديد من الثروات، هذه الأخيرة جعلت المنطقة تكون محل أنظار القوى العالمية الكبرى. فنهايك عن الثروة النفطية الهائلة، تحتوي المنطقة على العديد من الثروات المعدنية الكبيرة يمكن إجمالها فيما يلي:

الموارد الطاقوية:

تحتوي القارة الإفريقية على حوالي 9 % من احتياطي النفط العالمي المثبت Brute (Commission Africaine de L'énergie, 2020, p.04)، ويرتكز معظمه بنسبة 60 % في منطقة جنوب الصحراء والساحل بالتحديد في ثلاث دول رئيسة منتجة له وهي: نيجيريا، الجزائر وليبيا، أما بالنسبة لاحتياطيات الغاز المثبتة في القارة السمراء فنقدر بحوالي 5 % من نسبة الاحتياطيات العالمية، يتوزع أكثر من 50 % من هذه النسبة في نيجيريا والجزائر (Centre Africain des ressources naturelles, 2019, p.06).

وفضلا عن ما تحويه إفريقيا من كميات معتبرة من الثروة النفطية والغازية، هذه الأخيرة تتميز بكونها سهلة الاستخراج والتسويق وذلك بحكم الموقع الجيواستراتيجي للقارة الإفريقية خاصة بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

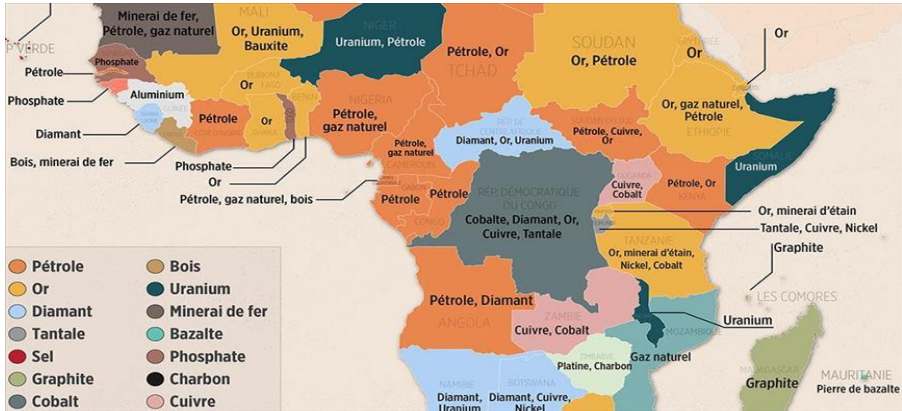
كما لا يمكن اعتبار المنطقة مركزا أو قطبا منتجا للنفط الآمن فقط، إذ وضعت مشاريع الغرض منها إنشاء أنابيب النفط انطلاقا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي عبر منطقة الساحل الإفريقي ومن نيجيريا نحو المتوسط في إطار المشروع المشترك الجزائر "لاغوس" (Jacques, 1989, p.190).

الموارد الأولية:

تعد إفريقيا منجما ضخما Mine immense للموارد الأولية حيث يتم إنتاج حوالي 80 % من بلاتين العالم، وأكثر من 45 % من ألماس العالم و 24 % من الذهب و 28 % من الفوسفات و 43 % من الكوبالت (Centre Africain des ressources naturelles,)

06,p.2019). إذ تعتبر مالي من البلدان التي تعتمد في اقتصادياتها على صناعة التعدين واستخراج الذهب والألماس والنحاس والفسفات، أما النيجر فيكونها بلد زراعي بالدرجة الأولى (Club de Sahel et de l'Afrique de l'ouest, 2009, p.p 28–29)، إلا أنها تتوفر على العديد من الموارد المنجمية؛ كالحديد، النحاس، الفضة، الفوسفات، والبتترول. إضافة إلى بعض الموارد الطاقوية كاليورانيوم والفحم. هذان المصدران الأخيران يمثلان أهم مصدرين منجميين للبلاد (Rouscoua, 2011, p.10 Ahmed). أما بالنسبة لدولة تشاد وبوركينا فاسو؛ فهما تخران بمخزون هائل من الكربون، الذهب، الحديد، اليورانيوم والزنك (OCDE/BAfD,) (2002, p.318).

خريطة توزيع الموارد الإستراتيجية في دول جنوب الصحراء والساحل



Source: Les ressources naturelles : source d'espoir pour l'avenir de l'Afrique. In:

<https://www.aa.com.tr/fr/afrique/graphique-les-ressources-naturelles-source-despoir-pour-lavenir-de-lafrique/871406>

الموارد المائية:

فيما يخص المياه، تصنف إفريقيا ثاني قارة بعد أستراليا من ناحية الجفاف (Newby,) (2002, p.01)، إلا أن التقديرات تشير إلى أن القارة السمراء تمتلك حوالي 4 آلاف كلم³ من منابع المائية العذبة المتجددة سنويا، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمعاناة التي تعيشها الشعوب في مناطق أخرى من المعمورة (باكير، 2009، ص.15). فبالنسبة للأنهار العذبة في منطقة جنوب الصحراء والساحل، فإن لهذه البلدان مجموعة من الأنهار أشهرها نهر النيجر (نهر دولي)، يقطع البلاد من الناحية الجنوبية الغربية، على طول يبلغ 550 كلم، ابتداء من الحدود المالية إلى البنين ونيجيريا (Aquastat, 2005, p.03).

أما نهر " الكونغو " فيبلغ طوله حوالي 4160 كلم، وأيضاً نهر " السنغال " الذي يحتل المرتبة السادسة من حيث الطول والخامسة من حيث المساحة في العالم، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى باعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب المستقبلية تتعلق بأزمة المياه، خاصة في ظل غياب اتفاقيات دولية أو ثنائية في منطقة الساحل الإفريقي لتنظيم استخدام الموارد المائية (الدريس، 2012).

2.1 المحدد التاريخي

يعتبر العامل أو المحدد التاريخي من أهم المنطلقات الفكرية التي اعتمدها القوى الدولية الكبرى - خاصة الأوروبية منها - قصد بلورة مقاربة تنافسية على منطقة جنوب الصحراء والساحل. فمن الناحية التاريخية والحضارية تعد إفريقيا قارة جماعية ومتنوعة، منفجرة من ناحية الموارد الثقافية، كذلك هو الأمر بالنسبة لمنطقة جنوب الصحراء والساحل التي تزخر بثقل تاريخي وحضاري كبير، فلقد شكلت ملتقى لأهم الحضارات البشرية، منذ العصور القديمة، كما أنها تزخر بموروث ثقافي ولغوي عريق (Association Pollens, 2003). إضافة إلى هذا التنوع الإثني ببلدان الساحل الإفريقي، نجد أن هناك تعدداً دينياً بين المسلمين والمسيحيين وأصحاب المعتقدات الإفريقية الوثنية، لقد دخل الإسلام إلى منطقة جنوب الصحراء والساحل الإفريقي عبر معبرين، فمن جهة دخل مع الفاتحين المسلمين، ومن الجهة الجنوبية عبر ليبيا ومصر، وفي كلتا الحالتين كان للتجار والقوافل التجارية دور مهم في انتشار الإسلام في منطقة الساحل الإفريقي (Schmitz, 2000, p.p 18-19).

فدول جنوب الصحراء والساحل، التي كانت ولا زالت تعتبر مستعمرات أوروبية سابقة تمثل الإرث التاريخي لأوروبا، حيث نجد أنها مازالت تحمل في كيانها مخلفات الامتداد الأوروبي، ويتجلى هذا في الامتداد الحدودي وسوسيو لغوي Sociolinguistique، التي عملت ولا تزال تعمل أوروبا على ترسيخه، فهذه الامتدادات ساعدت الكيان الاستعماري الأوروبي على تغذية مختلف التناقضات القبلية والإثنية من خلال سياسة فرق تسد، أو من خلال تفضيل جماعة إثنية على أخرى، وإعطائها نصيباً أكبر في الحكم والسلطة. كما عمل الاستعمار الأوروبي على تقسيم الأقليات بطريقة تعسفية مهملاً بذلك الجانب الأنثروبولوجي للأقليات الإثنية الإفريقية، وكان الهدف من كل هذا تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الإفريقية والساحلية (Boahen, 2000, p.336).

3.1 المحدد الأمني

اعتمدت القوى الدولية الكبرى على المحدد الأمني لدخول حلبة المنافسة في منطقة جنوب الصحراء والساحل، باعتبارها منطقة حاضنة لمجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية، في هذا الشأن وصف منسق مكافحة الإرهاب بالإتحاد الأوروبي، أن التهديدات القادمة من منطقة جنوب الصحراء والساحل تمتاز بالتعقيد والتداخل، كما أن التقرير الأوروبي للتهديدات الأمنية الجديدة لم يتبلور بصورة بارزة إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لسنة 2001 (Adam, 2004, p.p 364-366). بهذا ترى القوى الدولية الكبرى -خاصة فرنسا- بأن التحديات الأمنية القادمة من دول جنوب الصحراء والساحل يمكنها أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة و الجريمة المنظمة)، عن طريق جنوب المتوسط (Luis, 2009, p.09). فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وجنوب الصحراء سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة، خاصة دول جنوب المتوسط. كما شكلت الأزمة في مالي والنيجر وتنامي نشاط تنظيم القاعدة تحديات صريحة لمصالح القوى الكبرى والمتمثلة أساسا في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة. السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي، ومراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والإستراتيجي وذلك لمشاطنته للمملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط (اجلال، 2001، ص.10).

2. نحو ترتيب للقوى التقليدية في منطقة جنوب الصحراء والساحل: من القوة الصلبة والقوة الناعمة إلى القوة الذكية

قام جوزيف ناي Joseph Ney سنة 1990، بتقديم قراءة جديدة لمفهوم القوة الأمريكية، فميز نوعين من القوة، الصلبة Hard، والناعمة Soft. فمن خلال هذا التحليل، القوة الصلبة تجمع بين الوسائل السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وتقوم بفرض السيطرة والهيمنة عن طريق القوة والنزاع إذا استوجب الأمر ذلك، أما القوة الناعمة بخلاف الأولى فهي تسعى إلى تحقيق الأهداف الدولية عن طريق تفعيل القدرات المؤسساتية والوسائل الدبلوماسية الحميدة التي تنص عليها أجندة المجتمع الدولي. فمن خلال تقسيم جوزيف ناي للقوة يمكننا فهم تموقع القوى الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، عن طريق استخدامها لعدة وسائل للقوة.

1.2 فرنسا من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في جنوب الصحراء والساحل:

تعد فرنسا قوة استعمارية تقليدية في إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة، فعلاقتها التاريخية مع مستعمراتها السابقة مكنتها بتطوير إستراتيجية تأثير *Stratégie d'influence*، حيال دول الساحل الإفريقي، هذه الإستراتيجية التأثيرية التي تعتمد مضامينها على الوسائل السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والدينية، والثقافية، واللغوية، من خلال المنظمة العالمية للفرونكوفونية OIF، بهذا تظهر فرنسا كقوة صلبة في منطقة الساحل الإفريقي، بامتلاكها لهذه الوسائل خاصة العسكرية منها، فالكتاب الأبيض للأمن والدفاع الفرنسي *Livre blanc de la sécurité et la défense de la France*، لسنة 2008، نص على عقد العديد من الاتفاقيات والبرامج العسكرية التي تجمع بين فرنسا والعديد من الدول الإفريقية، هذه البرامج سمحت لفرنسا من إنشاء العديد من القواعد العسكرية في دول منطقة جنوب الصحراء والساحل (Mahdi, 2010).

كما تتمكن فرنسا من استرجاع مجدها في القارة الإفريقية، من خلال تبنيها لموقف يمكننا أن نقول بأنه يتحكم عن بعد *En retrait* في دول الساحل وجنوب الصحراء، مكن لفرنسا من أوربية *Européanisation* وأفرقة *Africanisation* إستراتيجيتها. بفضل كل هذا تمكنت فرنسا من الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في هذا الفضاء الإستراتيجي الهام. كما يمكننا اعتبار فرنسا بأنها قوة ناعمة في إفريقيا جنوب الصحراء والساحل، فبفضل سنوات الاستعمار الفرنسي التي عاشته دول المنطقة، تمكنت فرنسا من التغلغل في أعماق المجتمعات الإفريقية بفرض هيمنتها عن طريق الثقافة واللغة، ويتكوينا للنخب الحاكمة في الدول الإفريقية، في هذا الإطار تتمركز باريس كفاعل خارجي رئيسي يسيطر على المدى القريب والبعيد على غالبية الدول الصحراوية الإفريقية (Mahdi, 2011, p.138).

2.2 الولايات المتحدة الأمريكية كقوة صلبة في جنوب الصحراء والساحل:

تعود البوادر الأولى للاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية إلى سنة 1958، أين تم إنشاء بتاريخ 02 سبتمبر من نفس السنة " مكتب الشؤون الإفريقية الخارجية"، بتوصية من نائب الرئيس الأمريكي "دوايت إيزنهاور" *Dwight Eisenhower*، و"ريتشارد نيكسون" *Richard Nixon* عقب زيارته إلى غانا، أتبعته خطوات دبلوماسية ترجمت التقارب المراد إحدائه بين الإدارة الأمريكية وإفريقيا بفتح السفارات الأمريكية بالبلدان الإفريقية حديثة الاستقلال، تجسيدا لما بات يروج في الأوساط السياسية الأمريكية على إن "الولايات المتحدة الأمريكية تزعم إلى إقامة علاقات مباشرة مع الدول الإفريقية، ولن نتعامل معهم بعد ذلك من خلال حلفائنا الأوروبيين.

فإفريقيا في ذلك الوقت لم تكن تتمتع بمكانة كبرى ضمن السياسة الخارجية الأمريكية، حيث كانت على هامش أولوياتها باعتبار إفريقيا ودول الساحل الإفريقي منطقة نفوذ فرنسا، كذلك هو الأمر بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا وجنوب الصحراء التي لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية سياسة بارزة حيالهما (Yahya, 2006, p.226).

لكن بعد مرور سنوات قليلة من انتهاء الحرب الباردة، أخذت الولايات المتحدة منحنا آخر لإستراتيجيتها وهو القوة الصلبة تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي، حيث قامت أمريكا بقفزة نوعية في سياستها حيال إفريقيا والساحل الإفريقي، معتمدة في ذلك على جملة من الترتيبات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والدينية (تأثير الكنائس الإنجيلية في إفريقيا جنوب الصحراء والساحل)، والعسكرية (تقديم العديد من البرامج الأمنية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات والقرصنة التي تشهدها منطقة جنوب الصحراء والساحل)، فبفضل هذه الترتيبات تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز مكانتها والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وتأمين احتياطاتها النفطية في منطقة (Mahdi, 2010).

3.2 الصين كقوة ذكية في جنوب الصحراء والساحل

يتميز الحضور الصيني في إفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء والساحل بالهدوء والثبات على خلاف الحضور الفرنسي والأمريكي فيها، حيث تعتبر الغاية الاقتصادية المحرك الرئيس للصين في إفريقيا، ما أثار امتعاض القوى الأخرى ذات المصالح الإستراتيجية، ويبرز هذا في مقولة الباحث "جوليان بوكيلولوسايي JulienBokilo –Lossay: "أثار الاستثمار المتصاعد للصين في إفريقيا قلق الشركاء التقليديين للقارة، خاصة وأنها جاءت بمقاربة جديدة للشراكة مبنية على أساس الاحترام المتبادل انطلاقاً من القاعدة الاقتصادية "رابح- رابح"، وهي الإستراتيجية التي فتحت لها أبواب إفريقيا على مصرعيها أمام دهشة وارتياح منافسيها" (Alain et Autres, 2007, p.03).

إذا يمكن القول بأن الدور الصيني في منطقة جنوب الصحراء والساحل لديه ظاهرياً اهتمامات اقتصادية، استثمارية، وتنموية للقارة الإفريقية، لكن عند تتبع الدور الصيني في المنطقة؛ يتبين أن الصين لديها اهتمامات أخرى كبيع الأسلحة الصينية للعديد من الدول الساحلية والصحراوية التي تعرف حروب أهلية وصراعات إثنية.

4.2 القوى الخارجة الأخرى المتنافسة على جنوب الصحراء والساحل:

الدور الروسي:

تعمل روسيا جاهدة إلى خلق دور لها في منطقة جنوب الصحراء والساحل، معتمدة في ذلك على القنوات الدبلوماسية حيث أنها تحاول على إظهار نفسها ليست كقوة متنافسة، وإنما كقوة مسؤولة وحريصة على الحفاظ على سيادة دولة السودان، لكن في واقع الأمر فإن روسيا لا تختلف كثيرا عن الصين، فهي تحاول استغلال " الثغرات الغربية" لتعزيز وجودها ونفوذها في السودان، وحتى في منطقة الساحل، مثلما عززت وجودها ونفوذها بقوة في نيجيريا من أجل التأثير في مشروع خط أنابيب نقل الغاز TSGP وهو الخط الذي سيربط منطقة " وراي" Wari في نيجيريا بمنطقة بني صاف بالجزائر من المحتمل أن يبدأ عمله سنة 2016، هذا المشروع الذي يتوقع أنه سيؤدي إلى اضطرابات جيوسياسية كبيرة بمنطقة الساحل وجنوب الصحراء (Mehdi, 2011, p.21).

الدور الإيراني:

يؤكد العديد من المحللين على الدور المتنامي الذي أصبحت تلعبه طهران في جنوب الصحراء وساحل، يمكن تفسير هذا الاهتمام بوجود طوائف شيعية بمنطقة الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء، حيث تنتشر الأقلية بصفة خاصة في كل من موريتانيا، السنغال، مالي والسودان كما أن هناك من يعتقد أن طهران تمارس أيضا في الخفاء نوعا من الدبلوماسية السرية، معتمدة في ذلك على الجهاز المخابراتي الإيراني وبعض العناصر من حزب الله اللبناني، بهدف التأثير على النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في الساحل الإفريقي. ما يؤكد صحة هذا الطرح هوما نقلته وكالة ستراتفور Stratfor الأمريكية في رسالة إخبارية بتاريخ 26 مارس 2009 أن إيران قامت بتكليف عناصر من حزب الله يمتلكون وثائق مزورة بغرض شراء أسلحة غير مشروعة من تجار سودانيين ولعل هذا ما يفسر إلى حد بعيد قيام إسرائيل في منتصف شهر أبريل 2009 خلال الحرب على غزة بقصف قافلة من الشاحنات على الحدود المصرية السودانية. ووفقا لمصادر أخرى هناك من يعتقد أن إيران، تقوم بنقل أسلحة (صواريخ بعيدة المدى) انطلاقا من إيران وإيصالها إلى حماس عبر الحدود المصرية السودانية، مروراً بشبه جزيرة سيناء المصرية، عن طريق حفر أنفاق تحت الحدود مع قطاع غزة (Mahdi, 2011, p.144).

الدور الإسرائيلي:

تسعى إسرائيل للتأثير في الفضاء الصحراوي الساحلي بهدف تحقيق رهانين رئيسيين، يتمثل الأول في محاولة إضعاف دولة عربية تمثل العمق الاستراتيجي لمصر، وتهديد أمن المياه

لهذا البلد، أما الرهان الثاني فيتمثل في تشجيع إقامة دولة جنوبية في السودان "صديقة" لإسرائيل، هي خطوة مهمة لتحقيق طموحاتها في منطقة الساحل وجنوب الصحراء، كما هناك العديد من القرائن التي تؤكد السياسة النشطة لإسرائيل في المنطقة، إذ ثبت فعلا تورط إسرائيل في تقديم أسلحة متطورة للمتمردين في دارفور، والدليل على ذلك هو سرعة تحسن الإمكانيات اللوجستية للمتمردين في وقت قصير جدا كما لا يجب التفاوضي أيضا عن الدعم التي تقدمه إسرائيل للحكومة التشادية في مواجهة الخرطوم، فقد تحولت المنطقة إلى سوق حقيقية للأسلحة الإسرائيلية. هذا الدعم الإسرائيلي يمكن تفسيره من خلال عدة معطيات والتي هي: (Mehdi, 2011, p.19)

- تعدد العلاقات بين إسرائيل وحركات التمرد الرئيسية خاصة منها الحركة من أجل المساواة والعدالة.
- تعليم المتمردين تقنيات القتال خاصة داخل المخيمات الإيرتيرية.
- مساندة اللاجئين القادمين من دارفور من خلال الحضور الفعلي الإسرائيلي في مواقع اللاجئين لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة.

3. تنافس القوى الدولية الكبرى على جنوب الصحراء والساحل وانعكاساته على أمن واستقرار المنطقة:

تتأثر منطقة جنوب الصحراء والساحل بمجموعة الصراعات بين الدول الكبرى الحاصلة فيها. ونجد أنّ العديد من المعطيات والتطورات التي تشهدها هذه المنطقة تنعكس - بشكل مباشر أو غير مباشر - على أمنها واستقرارها، وفي كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية. وعليه، فإنّ التنافس بين أمريكا، الصين، الإتحاد الأوروبي في هذه المنطقة له انعكاساته على الأوضاع الأمنية باعتبار أنّ الفضاء الصحراوي يعد منطقة نفوذ للإتحاد الأوروبي (فرنسا) من جهة، وكونها بيئة جاذبة للقوة الأمريكية والصينية الطامعة في استغلال الموارد الطاقوية من جهة أخرى. ويمكن إبراز مظاهر هذا التنافس في النقاط التالية:

3.1 عسكرة منطقة جنوب الصحراء والساحل:

تعتبر مضاعفة التواجد الأجنبي الغربي في جنوب الصحراء والساحل في شكل مساعدات عسكرية وتدريب للجيش وقواعد مراقبة ومعلومات سوف يعيد المنطقة إلى حالة الاستعمار الجديد تحت الغطاء الأمني ومحاربة الإرهاب وكل الجهود التي بذلتها الدول الإفريقية في التحرر والاستقلال اندثرت. حيث تعتبر الترتيبات الأمنية المقدمة من قبل القوى الكبرى لدول

جنوب الصحراء والساحل غطاء لتقاسم المصالح والأعباء وتدعيم للتواجد العسكري الأجنبي - خاصة الفرنسي - الذي يتمركز في السنغال بقاعدة عسكرية (1150 جندي)، الغابون (800 جندي)، جيبوتي (2900 جندي) والتشاد التي بها قاعدة للعمليات الخارجية (1200 جندي). هذا الى جانب مشروع RECAMP، الموجه لتقوية القدرات الإفريقية في ميدان حفظ الأمن وتسعى فرنسا إلى استغلال قواعدها في تخزين المعدات العسكرية لهذا المشروع وهو ما يعني اضافة الشرعية على التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا. ضف لذلك التدخل الأوروبي - الفرنسي - في غينيا 1990، رواندا تشاد والغابون (شمسة، 2013، ص.11).

والى جانب التواجد العسكري الأوروبي / الفرنسي، فان منطقة جنوب الصحراء والساحل أصبحت مسرحا للتواجد العسكري الأمريكي، فهي مراقبة من طرف الولايات المتحدة انطلاقا من شتوتغارت بألمانيا (AFRICOM) تحت غطاء محاربة الإرهاب من خلال برامج تدريب الجيوش والمساعدة في حفظ الأمن. وتبحث أمريكا إمكانية نقلها إلى داخل إحدى الدول الإفريقية (الجزائر) حيث تركز أمريكا أيضا عملها على الجانب العسكري على حساب الحلول الأخرى وهو ما يظهر في تناقص المساعدات الاقتصادية الخارجية الموجهة لإفريقيا. فمن 750 مليون دولار المخصصة لميزانية برامج المساعدة الخارجية في 2003، هناك 500 مليون دولار خصصت للتمويل العسكري الخارجي، 52 مليون دولار لتأسيس مركز محاربة الارهاب، اما مبلغ 100 مليون دولار فقد خصص لمبادرة، East Africa Counter -terrorism Initiative (EACTI)، ولم يخصص سوى مبلغ 14 مليون دولار للجوانب الخاصة بالصحة وهو مبلغ ضعيف جدا وبالمقابل معظم المبلغ خصص لمراقبة الحدود والمعلومات رغم تصريحات بوش في 2003 بأن الإرهاب يغذيها لإحباط وانعدام الديمقراطية والحكم الرشيد، إلا أن اغلب المبادرات تركز على الجانب الأمني-العسكري. للتذكير، فإن أمريكا متواجدة عسكريا في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا. كما توظف أطروحة محاربة الإرهاب لا عادة بناء التحالفات مع الأنظمة الديكتاتورية التي سارعت إلى إعلان ولائها لأمريكا، بعد 11 سبتمبر مثال كينيا، إثيوبيا، اريتريا. فجبوتي مثلا كانت من أكبر المستفيدين من المساعدات الأمريكية في القارة بعد قبولها بالقاعدة العسكرية فيها. إثيوبيا أيضا ارتفعت فيها المساعدات العسكرية بزيادة 17 مرة ما بين 2001-2004، بعد إن استخدمت أراضيها من قبل القوات الأمريكية في الأزمة الصومالية (Noémie , 2007, p.p.01.02).

هذا إلى جانب مشروع الشراكة الصحراوية لمكافحة الإرهاب. إن الرهان على المقاربة الأمنية- العسكرية لحل الأزمة في جنوب الصحراء والساحل سوف يؤدي إلى تحول المنطقة إلى قاعدة عسكرية فرنسية، أمريكية، بريطانية وهو في حد ذاته تهديد للدول المغاربية ومضاعفة الضغوطات عليها مثل ما هو حال منطقة الشرق الأوسط وهو ما يقوض أيضا التعاون المغاربي في كل المجالات (شمسة، 2013، ص.ص.11.12).

3.2 تقوية المؤسسات العسكرية الأجنبية - الأوروبية-

تعد برامج التدريب وتقوية المؤسسة العسكرية التي تتضمنها المشاريع الأوروبية والفرنسية والأمريكية والمساعدات العسكرية التي تتلقاها الجيوش الإفريقية سواء في إفريقيا الغربية أو في منطقة الساحل وشمال إفريقيا تفوق ما يخصص لتطوير دولة القانون وللتتمية وهو ما يعني خلق ودعم عدم التوازن بين المؤسسات الديمقراطية في الدول الإفريقية لصالح المؤسسة العسكرية التي توجد في وضعية المسيطر على الشؤون السياسية منذ استقلال هذه الدول وهو ما سوف يضاعف بكثير من دور العسكر في الحياة السياسية تحت ذرائع الأمن (الانقلابات العسكرية في إفريقيا)، عملية تزيد من عرقلة مسارات الانفتاح السياسي المتعثر منذ عشرات السنين وضعف الدولة المدنية التي هي أساس الحوار والمشاركة السياسية (شمسة، 2013، ص.ص.12.13).

3.3 تهميش وإزاحة الدور الجزائري

تعتبر الجزائر الدركي والحارس للحزام الأمني للمنطقة المغاربية كلها ولا سيما من الناحية الجنوبية وأي اختراق للحدود الجزائرية هو في ذات الوقت اختراق لأمن دول المغرب وأوروبا في ذات الوقت، والعمل على تهميش دورها سوف ينعكس سلبا على استقرار المنطقة بالكامل. ورغم وعي القوى الكبرى بهذه الأهمية ومنها الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تحاول من خلال إستراتيجيتها تقليص الدور الجزائري وتهميشه إلى دور تابع في تنفيذ المخططات الغربية في المنطقة وهو دور تم حصره في محاربة الإرهاب مستغلة في ذلك التهديدات التي تواجهها الجزائر. فإذا كانت الجهود الجزائرية تتلاقى مع الجهود الأوروبية والأمريكية في الحرب على الإرهاب، إلا أن الجزائر تتصور حل المشكلة في إطار شامل ومتعدد الأبعاد أولها الجانب الاقتصادي والتتموي والجانب السياسي الذي يقوم على الحوار بين جميع الأطراف، عكس الطرف الأوروبي الذي يركز على الجانب الأمني- العسكري وهو ما سوف يزيد من تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوطات عليها ومن ثم تقويض الجهود الجزائرية في الحوار مع الأطراف المتنازعة

وإبعاد الجزائر من لعب أي دور سياسي فاعل على المستوى البعيد. وهو أيضا ضرب للجهود الجزائرية في التعاون الأمني مع موريتانيا، النيجر ومالي في إطار القيادة العسكرية المشتركة والتي تترجم إرادة الدول في التحكم في المسألة الأمنية بطريقة مستقلة وفي إطار جماعي وهو ما يفتح الباب لأوروبا -فرنسا في تكريس تواجدها العسكري الجديد في جنوب الصحراء والساحل والتدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول ومحاصرة الجزائر أكثر فأكثر وإدخال دوال إفريقيا الغربية في المعادلة الأمنية في الساحل وهذا في حد ذاته ضرب للسياسة الجزائرية التي تحارب القواعد العسكرية في إفريقيا والتواجد العسكري تحت أي شكل والجهود الجزائرية التي بذلت منذ الاستقلال لدعم السيادة الإفريقية على ثرواتها وعلى أقاليمها وفتح الطريق أمام القوى الغربية للتمركز الاستراتيجي في المنطقة (شمسة، 2013، ص.ص.11.10).

خاتمة:

من خلال ما تم استعراضه سلفا، يمكن القول أنّ منطقة جنوب الصحراء والساحل، تتأثر بالأحداث التي تشهدها المنطقة نتيجة للتوازنات والصراعات بين الدول الكبرى الحاصلة فيها. ونجد أنّ العديد من المعطيات والتطورات التي تشهدها هذه المنطقة تنعكس - بشكل مباشر أو غير مباشر - على أمنها واستقرارها، وفي كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية. وعليه، فإنّ التنافس بين أمريكا، الصين، الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة له انعكاساته على الأوضاع الأمنية باعتبار أنّ جنوب الصحراء والساحل تعد منطقة نفوذ للاتحاد الأوروبي - لفرنسا- من جهة، وكونها بيئة جاذبة للقوة الأمريكية والصينية الطامعة في استغلال الموارد الطاقوية من جهة أخرى. يمكننا القول أيضا أن انعكاسات التنافس الدولي الشرس على جنوب الصحراء والساحل تتجلى في التغلغل في دول هذه المنطقة قصد الاستحواذ على الموارد الإستراتيجية الكائنة بها ويتم إهمال كل مقومات الأمن الإنساني والتنمية-خاصة الاقتصادية منها - التي كان من المفروض على هذه القوى الخارجية أن تحققها في هذه البلدان.

5. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

1. AduBoahen. (2000), "Histoire générale de l'Afrique: L'Afrique sous domination coloniale 1880-1935". Paris : édition Unesco.
2. Caussieu Alain et Autres. (2007), "Crise de Darfour: Indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la Chine en Afrique", Dans: Christian Harbulot (éditeur), Ecole de guerre économique.

3. Jacques Giri. (1989), le sahel au XXIème: un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéliennes. Paris: Karthala.
4. John Newby. (2002), 'Eaux vivantes préserver la source de la vie: Des faits sue l'eau en Afrique. Pays –Bas : WWF.
5. YahyaH.Zoubir. (2006), "Les États-Unis et le Maghreb Central: Un intérêt croissant ", Dans: Abdi Nouredine (Editeur), Algérie, Maghreb, Méditerranée, Paris: Institut de monde Arabe.

• المقالات والتقارير:

1. Mahdi Taj. (2011), 'Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'ouest et au Sahel", Dans: Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, Cahiers de l'IRSEM,N°08.
2. Commission Africaine de L'énergie. (2020), L'impact du Covid 19 sur les marchés pétroliers, Rapport spéciale de L'AFREC sur les implications pour les Pays Africains.
3. Centre Africain des ressources naturelles. (2019), Catalyser la croissance et le développement pour une gestion efficace des ressources naturelles, Rapport du groupe de la Banque Africaine du développement.
4. Club de Sahel et de l'Afrique de l'ouest, " Existe-t-il des guerres justes ?. (2009)", *Le monde diplomatique*. N°.38.
5. Ahmed Oumaro ,Rouscoua Boulacar. (2011)," Bilan et analyse des aspects hydro-environnementaux, écologiques et socio-économique du bassin du fleuve Niger au Niger ", Rapport du Ministère des ressources en eux, programme des nations unis pour le développement - Niger: fonds pour l'environnement mondiale: PROJET: FEM PDF6B - RAF99G41/A/1G/50.
6. Aquastat. (2005), " Niger: géographie, climat et population ", L'immigration en Afrique en chiffres- enquête Aquastat.
7. Jean Schmitz. (2000),"L'islam en Afrique de l'Ouest: les méridiens et les parallèles",Autrepart, N°.16.
8. Adam D. Rotfeld. (2004), L'UE a-t-elle besoin de la PESD ?,Politique Etrangère,N°. 02.
9. على حسين باكير. (2009)، "التنافس الدولي على إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

10. رأفت إجلال. (2009)، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ". السياسة الدولية. العدد 145.

11. شمسة بوشنافة، (2013) " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: إستراتيجية من أجل الساحل: الرهانات والقيود"، (ورقة بحثية قدمت خلال الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة- الجزائر.

• مواقع الانترنت:

1. OCDE/BafD, "Perspectives économiques en Afrique: Tchad", (2002). Disponible sur:
<http://www.oecd.org/fr/pays/tchad/1824129.pdf>
2. Association Pollens, "La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l'Afrique ?", (5. Novembre. 2003): Disponible sur:
<http://www.elevés.ens.fr/pollens/seminaire/seances/afrique/index.htm.bk>
3. Mahdi Taj. " Rôle des puissances étrangères en Afrique et au Sahel ", La géopolitique sur le Net, (21 juin 2010): Disponible sur:
4. <http://www.realpolitik.tv/2010/07/cartographie-du-role-des-puissances-etrangeres-en-afrique-de-louest-et-au-sahel/>

5. عبد الله حامد إدريس، "الصراع حول المياه الدولية في ضوء القانون والاتفاقيات الدولية دراسة تطبيقية على نهر النيل". (22 فيفري 2012): من الرابط:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=428474&eid=2280>